

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات
الاقتصادية

**Development of policies to attract foreign direct investment in Algeria
under economic reforms**

1 آسيا قاسيمي KACIMI Assia ، 2 نصيرة محاجبية Mehadjbia nacira

1 جامعة البويرة University of Bouira ، kacimi3510@yahoo.fr

2 جامعة البليدة2 University of Blida2 ، hanenmhadjbia@yahoo.fr

المؤلف المرسل: آسيا قاسيمي kacimi3510@yahoo.fr

تاريخ القبول : 2019-09-23

تاريخ الاستلام : 2019-07-30

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى التطرق لموضوع سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال تصور متكامل عن المفاهيم المتعلقة بالاستثمار المباشر، وقد تم التركيز على العوامل الضرورية لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى هذا الأساس خلصت الدراسة إلى أن الجزائر بذلت جهود كبيرة من أجل إنشاء بيئة ومناخ استثماري ملائم ومحفز للاستثمارات، وهذا من خلال الدفع بعجلة الإصلاحات الاقتصادية، وتكريسها لحرية الاستثمار والتخفيف من القيود الواردة عليه وتقديم أكبر قدر من الضمانات، من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بكل الوسائل والسبل المتاحة.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، ضمانات الاستثمار، الحوافز الضريبية.

Abstract:

This paper analyzes the thematic related to the attraction policy in Algeria related to the foreign direct investment, in order to integrate the new concepts and to focus on the factors needed to facilitate the flow of foreign direct investment. In this case،

On the basis of this, the study concluded that Algeria has made great efforts to create an appropriate and conducive investment climate and climate by pushing forward economic reforms, devoting them to investment freedom, easing restrictions and providing maximum guarantees in order to attract foreign investment. By all means and means available.

Key words: FDI (Foreign Direct Investment), FDI (Foreign Direct Investment) flux, investment climate, investment guarantees, incentives taxes, NAID (National Agency for Investment Development)

أصبح جذب وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي لا يمكن تجاهلها ضمن السياسات الاقتصادية؛ وذلك بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي يتيحها هذا النوع من الاستثمار على الجزائر، بحيث يعد عاملا مهما من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها وفرصة لتعزيز النمو الاقتصادي، لذلك تسعى الدولة لتهيئة المناخ الجذاب من خلال توفير متطلباته.

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية، للحاق بركب التقدم و الرقي خاصة مع ما يشهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات، ويرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطاتها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد.

الإشكالية:

للورقة البحثية عدة أهداف منها:

- التعرف على طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته، والعوامل المؤثرة فيه إضافة إلى حجمه:
- تحليل بيئة الإصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها الجزائر قصد جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي؛
- الكشف عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف أمام المستثمر الأجنبي، واقتراح الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تساهم في تذليلها؛
- الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع مناخ الاستثمار السائد في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على كل أنواع المحفزات والضمانات الممنوحة في إطار تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وبلوغ تطلعات الدراسة والإجابة على إشكالية البحث، سوف نستخدم المنهج التاريخي لاستعراض أهم محطات بعض المتغيرات المتعلقة بالموضوع، وعلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على استعراض البيانات المتوفرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، و تحليل وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هيكل الدراسة

وللإلمام بجميع هذه النقاط تتضمن الورقة البحثية عدداً من النقاط على النحو التالي:

- الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
 - واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
 - معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر
 - إستراتيجية الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
2. الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تميزت فترة ما بعد الاستقلال مباشرة 1962-1966 التي كان فيها موقف السلطات برد فعل حتمي، وقد اتضح في تشدد الحكومة المؤقتة في برامجها الخاصة باستغلال البلاد اقتصاديا وسياسيا، والتي تؤكد فيها على السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية، إلا أن الواقع أرغمها على قبول الأجنبي، وهذا بموجب اتفاقيات إيفيان التي حدد احتكار

أمام هذا الطرح تبرز معالم إشكالية بحثنا المتمثلة في :

- ما هي مختلف السياسات التي تتبناها الجزائر لتهيئة بيئة استثمارية مناسبة ومناخ أعمال فعال؟
- تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في :
- ما هي طبيعة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشرة؟
- في أي قطاعات اقتصادية تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- ما هي نوع العراقيل التي تحول دون تزايد تدفق الاستثمارات نحو الجزائر؟
- كيف يمكن أن تأثر إستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم الاستثمار؟

الفرضيات

- إن توفر الإصلاحات التي تعتبر حجر الزاوية لهيئة مناخ استثماري ملائم، من شأنه تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي وزيادة التدفقات الأجنبية نحو الجزائر.
- يعد قطاع المحروقات القطاع الأول والمفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- البيروقراطية على رأس العراقيل التي تحد دون تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- بالرغم من الإستراتيجية المتبناة لزيادة حجم الاستثمارات، إلا أن الجزائر لم تتمكن بعد من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمستوى المرغوب.

أهمية البحث

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية وضرورة التقييم الدوري للإجراءات المتخذة من طرف الجزائر من اجل تحسين وتطوير المناخ الاستثماري، الذي يعد حجر الزاوية في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل المنافسة الدولية، وبالتالي يتوجب على صناع السياسات الاقتصادية الإلمام بكل العوائق التي تحد من التدفقات الاستثمارية وبناء إستراتيجيات لتذليلها.

أهداف الدراسة

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اختتام العمليات والمشاريع التي هي في طور الانجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البني التحتية؛
- تقييم مستوى نضج المشاريع؛
- توفير الوسائل وقدرات الانجاز ولاسيما الوطنية منها؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

2.1.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 Programme complémentaire de soutien 2009 à la croissance – PCSC

بالنسبة لهذا البرنامج الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ قدر بـ 8.705 مليار دينار أي 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار (مختلف البرامج الإضافية لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرامج التكميلية المحلي)، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009، فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى⁵.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق الأهداف التالية:

- استكمال عصريّة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمار الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي، سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لاسيما من أجل التحكم في المهن الجديدة.

3.1.2 برنامج توطيد النمو 2010-2014 Programme de 2014-2010 consolidation de la croissance économique – PCCE

النشاط في قطاع المحروقات، نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان¹.

أما فترة المخططات الإنمائية 1967-1989 تميزت بظهور أنواع من المخططات جاءت على النحو التالي:

- المخطط الثلاثي خلال الفترة 1967-1969؛
- المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970-1973؛
- المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة 1974-1977؛
- المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 1980-1984؛
- المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة 1985-1989.

1.2 البرامج التنموية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2015

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي على المدى القريب، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات التوجه الكنزي، حيث تنبئ برامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزية)، عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي والاستهلاك والاستثمار².

تتمثل أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال والاستثمار في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان، فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

1.1.2 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 Programme de soutien à la relance économique – 2004 PSRE

هذا البرنامج الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري حوالي 7 ملايين دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة مسبقا⁴.

- قوامه المالي الإجمالي قدره 21.214 مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680 مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار أو 155 مليار دولار.
- 2.2 مخطط دعم النمو الجديد 2015-2019 nouveau modele de croissance
- أطلقت الجزائر سنة 2015 برنامج استثمار جديد يمتد على خمس سنوات بقيمة 21.000 مليار دج أي ما يعادل 5.262 مليار دولار، موجّهة لتطوير اقتصاد تنافسي و متنوع، وأدرج هذا المخطط الجديد في إطار مواصلة برامج التنمية و الاستثمارات السابقة.
- ففي الشق المتعلق بالموازنة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محددة إلى غاية سنة 2019، و تتمثل حسب الوثيقة فيما يلي:
- تحسين أو تطوير إيرادات الجباية العادية، لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير؛
 - تقليص محسوس لعجز الخزينة إلى غاية نهاية نفس الفترة؛
 - تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

3. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بحكم أن الجزائر دولة سائرة في طريق النمو تحاول مساندة الاقتصاد العالمي المعاصر، لذا خاضت تجارب عديدة في ميادين مختلفة و أخذ الجانب الاقتصادي الاهتمام الأكبر، حيث كان لزاما على الجزائر التخلي عن الاقتصاد الموجه لتتجه نحو اقتصاد السوق لتفتح المجال أمام المبادلات التجارية، وهذا ما يستوجب اتخاذ عدة خطوات عملاقة في مجال الإصلاح الاقتصادي، ومن بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.3 تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

لقد ركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بشكل أساسي على قطاع المحروقات منذ الاستقلال، نظرا لانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان، وباعتباره القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية، ولكن بفضل الأطر القانونية المترامنة مع التغيرات الاقتصادية الوطنية، أصبح القطاعات الاقتصادية الأخرى نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر، و يمكن توضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2018

السنة	القيمة بمليون دولار أمريكي
2001	1.196
2002	1.065

0.634	2003
0.900	2004
1.081	2005
1.800	2006
1.700	2007
2.540	2008
2.746	2009
2.290	2010
2.571	2011
1,499.4	2012
1,692.9	2013
1,506.7	2014
-587.3	2015
1.546	2016
1.200	2017
1.546	2018

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على المراجع التالية:

- تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 61.

- UNCTAD, world investment report 2016

- UNCTAD, world investment report 2004

1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة (البتروال الغاز) على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث بلغت التدفقات أعلى مستواه في الفترة 1974-1975 لتعاود الانخفاض بدءاً من 1980 إلى نهاية العقد، بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيل البلد، مما دفع بالحكومة إلى إصدار قانون لتحفيز الاستثمار 1993.⁶

يمكن تقسيم فترات تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر كما يلي:

تميزت الفترة 1967-1980 بتدفقات شبه ضعيفة نسبياً

للاستثمار الأجنبي المباشر تركزت بشكل أساسي في قطاع

المحروقات، باعتباره القطاع المفضل للاستثمار خاصة بعد قرار

تحتل المرتبة الخامسة على الصعيد الإفريقي بعد كل من أنغولا و نيجيريا و مصر و جنوب إفريقيا.

الفترة 2010-2014 شهدت تفاوت في تدفق الاستثمار خلال السنتين 2010 و 2011 بقيمة 2.290، وتراجعت قيمة الاستثمارات سنة 2014 لتصل 1.5 مليار دولار نتيجة عوامل كثيرة أهمها الوضع الأمني المتعلق الحادث الإرهابي بتيقنتورين الواقعة في المنطقة التي تبعد بـ 30 كم غرب عين امناس في جنوب-شرق الجزائر، حيث تم احتجاز من طرف تنظيم إرهابي أكثر من 650 شخصا من بينهم أكثر من 150 من الأجانب من جنسيات مختلفة، يعملون في حقول البترول.

أما سنة 2015 سجلت الجزائر حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار، و هو ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لا تزال معقدة وتطبعها بالبيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق، كما ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا.

بالنسبة لسنة 2016 انتعاش من جديد للاستثمارات الأجنبية المباشر حيث بلغت 1.546 مليار دولار، ذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية و التحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي وسن قانونا جديدا حول الاستثمار، ووفرت التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

أما بالنسبة لمخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة التي تمثل مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر منذ 16 سنة، فقد بلغت 27.77 مليار دولار في نهاية 2016 مقابل 19.54 مليار دولار في نهاية 2010، و 3.37 مليار دولار في نهاية 2000.

2.3 التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016

أما بالنسبة لأهم الشركات الناشطة في الجزائر خلال الفترة الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

تتسم الفترة 1993-1995 بغياب تام للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك للوضع الصعبة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات التسديد المتاحة، كما أجبرت الحكومة على إعادة جدولتها⁷، إضافة إلى تدنى الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وارتفاع درجات المخاطرة كل هذا كان له التأثير السلبي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما الفترة 1996-2000 فعودت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (في ضوء غياب الإحصائيات الدقيقة لها)، والتي توجه أغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر غير جذابة للاستثمار في القطاعات الأخرى⁸.

الفترة 2001-2004 فقد سجلت الاستثمارات سنة 2001 قيمة 1.196 مليار دولار، حيث شكلت الجزائر منذ هذه سنة منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما بعد الإصلاحات خاصة من الجانب التشريعي، من خلال إصدار قانون 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وإنشاء هيئات خاصة باستقبال وتوجيه المستثمرين أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، إلى جانب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات، الذي أهلها أن تحتل الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا، أما سنة 2002 فقد انخفضت الاستثمارات إلى قيمة 1.065 مليار دولار، و يستمر الانخفاض إلى قيمة 634 مليون دولار سنة 2003 « ثم تنتعش الاستثمارات قليلا في سنة 2004 لتصل إلى 900 مليون دولار، وبذلك تكون الجزائر أول مستقطب في المغرب العربي»⁹.

والفترة 2005-2009: شهدت هذه المرحلة ارتفاع محسوس في قيمة الاستثمارات، حيث انتقلت من 1.081 مليار دولار سنة 2005 إلى 2.746 مليار دولار سنة 2009، كان أكبر استثمار في الطاقة والمناجم، حتى سنة 2008 الجزائر لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، هذه المؤشرات أهل الجزائر سنة 2009 أن

الجدول رقم 02: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين جانفي 2013 و ديسمبر 2017

الوحدة: مليون دولار

التكلفة	البلد	الشركة
3.300	الصين	China state construction Engineerin corpoeation
3.151	سنغافورة	Lndorama
2,209	اسبانيا	Grupo Ortiz Construcccion
1.397	تركيا	Tosyali Holding
900	تركيا	Taypa Tekstil

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 60.

الجزائر، حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصتهم 70% من الإجمالي^x.

منذ 2011 تصدرت مجموعة اورتز الاسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 مؤسسات مستثمرة في الجزائر، حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار.

خلال الفترة ما بين 2003 و2016 بلغ عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتواجدة في الجزائر 381 مشروعا، يتم تنفيذه من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى التكلفة الإجمالية لتلك المشروعات حوالي 60 مليون دولار وتوظف 92 ألف عامل؛

أما خلال الفترة ما بين 2011 و2016 حلت الصين و سنغافورة و اسبانيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في

الجدول رقم 03: تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات من 2012 إلى 2016

القطاع	القيمة مليون دولار أمريكي
العقارات	1.730
بناء و مواد البناء	1.467
المنسوجات	924
مكونات السيارات	630

313	المنتجات الصيدلانية
232	الطاقات المتجددة
178	الاتصالات
121	مركبات أخري غير السيارات
92	الغذاء والتبع
77	وسائل النقل

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 61.

الكلي، ومن بينها سعر الفائدة و سعر الصرف واستقرار السياسات النقدية والمالية، وزيادة التضخم؛¹²

- عائق العقار حيث يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين، لكون العقار يعد عاملا مساعدا في استقرار وتوطين المستثمرين¹³ ، فالعقارات مرتفعة السعر في الجزائر وعدم توافق طبيعة الأراضي مع المشاريع المراد انجازها؛

- تعدد العراقيل الإدارية نذكر منها البيروقراطية و الروتين الإداري في الإجراءات، و إنجاز المعاملات وانعدام أنظمة معلومات ملائمة و عدم التنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار و الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، إضافة إلى الرشوة و الفساد الإداري؛

- اشتراط تقديم ميزان فائض بالعملية الصعبة لصالح الجزائر، حيث يعتبر هذا الإجراء قيذا بالنسبة للمستثمر الأجنبي، و مخالفا لمبدأ ضمان حرية المستثمر في تحويل المداخل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال؛

- خضوع الاستثمار الأجنبي للموافقة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار: عملا بمقتضيات الفقرة الرابعة من المادة الرابعة مكرر من قانون المالية التكميلي 2009، تخضع كل المشاريع الاستثمارية إلى

في الفترة الأخيرة تم التوجه نحو المشاريع المنتجة التي تخلق الثروة و مناصب عمل، حيث تم تحديد 13 فرعا اقتصاديا، منها صناعة الحديد والتعدين واللدائن الهيدروليكية والكهرباء والكهرومنزلية والكيمياء الصناعية والميكانيك وقطاع السيارات والصيدلة وصناعة الطائرات، وبناء السفن وإصلاحها والتكنولوجيا المتقدمة في صناعة الأغذية والنسيج والألبسة والجلود والخشب وصناعة أخرى ثانوية.

4. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الجزائر في إطار تحسين البيئة الاستثمارية، من خلال القوانين واللوائح وإنشاء أجهزة وهيئات خاصة بتفقيته، تبقى هناك مشاكل وعراقيل تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر نذكر أهمها:

- اشتراط تطبيق قاعدة 51% - 49% في الشراكة، حيث يلزم المستثمرين الأجانب الراغبين في إنجاز مشاريع استثمارية في الجزائر، أن يتم ذلك عن طريق الشراكة تمثل فيه المساهمة الوطنية بنسبة 51% و 49% للطرف الأجنبي، أي تطبيق القاعدة بشكل أفقي وتعميمها على كل القطاعات والنشاطات بدون استثناء سواء كانت قطاعات إستراتيجية بالنسبة للدولة أو غير ذلك¹¹؛

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد

النتائج الضعيفة في استقطاب الاستثمار الأجنبي أدى بالجزائر إلى إلغاء المرسوم التشريعي رقم 93-12 بموجب الأمر رقم 01-03 ، والذي يعكس النية الكبيرة للدولة في وضع خطوات ثابتة نحو الليبرالية والانفتاح الاقتصادي¹⁴ ، الأمر الذي دفع بالدولة إلى الإسراع بإدخال تعديلات جذرية على القانون سالف الذكر، حيث تم إلغاء بموجب الأمر رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار¹⁵ ، كما تم تكريس دسرة حرية الاستثمار بموجب المادة 43 من الدستور سنة 2016.

حرصت الجزائر على إقناع المستثمر الأجنبي للاستثمار بها بكل الوسائل المتاحة لديه، بما تضمنه قانون الاستثمار الجزائري من حوافز، ومزايا، وتسهيلات عالية تهدف إلى تشجيع الاستثمار في بعض المناطق وترقية الاستثمارات¹⁶ ، من شأنها أن تجعل من الجزائر قبلة للمستثمرين الأجانب، الذين يرون في الجزائر الأرضية الملائمة للحصول على أرباح خيالية وسريعة.

وتتميز هذه التحفيزات الجبائية بكونها إجراء اختياري، أي أن للمستثمر حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه التحفيزات الجبائية، وأنها إجراء هادف، حيث أن هدف الدولة من منح التحفيزات الجبائية هو تطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات مهمة، أنها إجراء له مقاييس باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط ومكان إقامته و الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا¹⁷.

2.5 ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر

أولت الجزائر بشق الوسائل تهيئة المناخ الاستثماري على النحو الذي يدفع المستثمر الخارجي للاطمئنان، ومن بين الوسائل الضمانات التالية:

- الضمانات الاتفاقية: أصبحت الاتفاقيات الدولية و الثنائية من بين الوسائل لحماية المستثمر مقابل الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، وقد ازداد الاهتمام بهذه الاتفاقيات نظرا لما تضمنه من توازن في المصالح المتعارضة بين الدول المضيفة للاستثمار والدول المستثمرة¹⁸ ، لذلك قامت الدولة الجزائرية بالانضمام إلى المركز الدولي المكلف بالفصل في منازعات الاستثمار الأجنبي سنة 1995، بالإضافة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة 1995، أما بالنسبة للاتفاقيات الإقليمية التي انضمت إليها

الدراسات المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار دون الاستثمارات الوطنية:

- منع الاستثمار الأجنبي الاستدانة من البنوك الخارجية: يعد تمويل المشاريع عن طريق البنوك أو سوق رأس المال من الوسائل الهامة التي تساعد المستثمر على انجاز استثماراته، حيث بدون هذه الوسيلة ستظل حجم الاستثمارات محتشمة غير انه بالرجوع إلى المادة 58 من قانون المالية التكميلي 2009 ، نجد أنها فرضت الاستدانة من البنوك الوطنية لضمان التمويل الضروري للمشاريع المنجزة:

- مشكل الموائ حيث أن هذه الأخيرة إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، تتوقف على مدى احترام وتوفير الموائ للمقاييس الدولية، فان الموائ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، ووجهت لها عدة انتقادات من طرف المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموائ الجزائرية.

5. إستراتيجية الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار عاملا رئيسيا لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، ومن هذا الأساس بذلت الجزائر جهود كبيرة من أجل إنشاء بيئة ومناخ استثماري ملائم ومحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية، والدفع بعجلة الإصلاحات الاقتصادية، بتكريسها لحرية الاستثمار والتخفيف من القيود الواردة عليه وتقديم أكبر قدر من الضمانات، من أجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بكل الوسائل والسبل المتاحة.

1.5 التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر

تعد مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي خصها المشرع الجزائري حيزا هاما من اهتمامه، خاصة في مرحلة الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر بعد صدور دستور 1989 ، والذي يشكل منعرجا هاما في طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري بتبني النظام الليبرالي القائم على الحرية الاقتصادية وإزالة كل القيود والعراقيل التي تواجه الخواص، وتطبيقا لذلك صدر المرسوم التشريعي 39-12 المتعلق بترقية الاستثمار ، ومن خلال هذا القانون تم تكريس وبشكل صريح في نص المادة 3 منه حرية الاستثمارات والتي تمارس في إطار القانون.

الاستقرار السياسي: يعتبر من أهم العوامل المتحكمة في جذب الاستثمار، فالمناخ السياسي يؤثر على مدى الثقة التي يولها قطاع الأعمال في البلد، والاستقرار السياسي يقصد به الأمان الداخلي بين شرائح المجتمع وكذلك استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار، بما في ذلك الالتزامات بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية²⁰، فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الفساد السياسي الذي يؤدي بدوره إلى غياب المنافسة الحرة والسليمة وتغيب فرص الاستثمار الناجح، فكثير من الدول بسبب الحروب والنزاعات تشهد حالة من التوقف التنموي وشلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية²¹.

الاستقرار الاقتصادي: يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني، بعد التأكيد على مدى الاستقرار السياسي حتى وان كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار²².

كفاءة نشاط القطاع المالي: تعتبر من أهم محددات مناخ الاستثمار وهذا نظرا للارتباط الشديد بين نشاط المشاريع الاستثمارية وبين القطاع المالي المحلي بكل مكوناته (البنوك والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية)، وبالتالي كفاءتها هي ضمان للمستثمر الأجنبي فيما يخص التمويل وسلاسة إتمام العمليات المالية²³.

6. خاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد اشتد التنافس بين الدول على استقطابه، لما يحدثه من تأثيرات ايجابية على النمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

والجزائر من بين الدول التي احتضنت الاستثمار الأجنبي المباشر وخاضت أشواطاً عديدة في مجال الإصلاحات على جميع الأصعدة السياسية الاقتصادية القانونية، بهدف خلق بيئة تتلاءم وتطلعات المؤسسات الأجنبية المستثمرة.

الجزائر هي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في جوان 1972، قصد تشجيع انتقال الأموال العربية نحو الجزائر، حيث أصبح اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار ضرورة أملتها المصلحة الاقتصادية على مستوى العلاقات الاقتصادية:

- الضمانات الإدارية: بغية تسيير سهل تعامل المستثمر الأجنبي مع الجهات الإدارية الرسمية، سعت الجزائر إلى بعث الضمانات الكفيلة للحد من القيود الإدارية التي تكبل المعاملات أمام المستثمر الأجنبي، وقد تضمن بالفعل الأمر 03-01 بعض النصوص التي تكفل هذا النوع من الضمانات، عن طريق إنشاء هيئات خاصة بالمستثمر الأجنبي المباشر تتكفل بالتعامل معه والرد على جميع التساؤلات التي تراوده، وتسخر له كل الأجهزة الكفيلة بذلك من خلال الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر:

- الضمانات المالية: فنجد حرية التحويل للأموال العائدة إليه من أرباح مشروعه الاستثماري، ويعتبر هذا شرط أساسيا في الاستثمار الأجنبي المباشر، واعترفت الجزائر بهذا الحق من خلال المادة 31 من الأمر 03-01، إضافة إلى تعويض المستثمر عن المخاطر الغير تجارية، حيث تعد من قواعد الحماية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي:

- حرية الاستثمار: حيث ينص الأمر 06-08 في مادته الثالثة على أن الاستثمارات تنجز في حرية تامة، مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها:

3.5 تحسين مناخ الاستثمار

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للقطر والفرص الاستثمارية، وذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطئ استثمار في منطقة، إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ¹⁹، الذي يعد الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل استقطاب الاستثمارات إلى الجزائر

- لكن الملاحظ أن الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لأجل تحسين منح الاستثماري، الذي كثيرا ما يصطدم بحواجز تدفع إلى العزوف وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي، لذا نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها تذليل كل العوائق والصعوبات، التي تقف في وجه تطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:
- تحسين البيئة الاستثمارية والبنية التشريعية المشجعة على الاستثمار؛
 - الإسراع في إصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب؛
 - تطوير مجال الإعلام والاتصال لإعطاء وتوضيح مختلف الإمكانيات و الفرص المتاحة للمتعاملين الأجانب؛
 - تكريس وسيلة الترويج لجذب المزيد من الاستثمارات؛
 - إعادة تكييف دور الوكالة الوطنية للاستثمار والأجهزة الأخرى المكلفة بالاستثمار، بما تمليه المستجدات الاقتصادية الراهنة؛
 - إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تكفل على حفاظ حق كل من الجزائر والمستثمر الأجنبي؛
 - يجب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال التشريعات والقوانين المنظمة لشؤون الاستثمار
 - إيجاد حل لمشكل العقار الذي يبقى عقبة كبيرة في وجه المستثمر.
 - مكافحة الفساد الإداري بكافة أشكاله وبشتى الأساليب ووضع عقوبات الرادعة للمخالفين
7. قائمة المراجع:
- المراجع باللغة العربية:
- المجلات:
- أسماء زينات، مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، عدد: 33، 2016، ص ص 115، 118.
 - أمال يدو وسمية بوصالح، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية، مجلة المشكاة، رقم 04، 2017، ص 229.
- الطاهر شليبي، محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية لجامعة الجلفة، العدد الاقتصادي 19 (2) 2015، ص 138.
 - جمال سويح وبن طيرشو عطاء الله ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تدعيم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال للمركز الجامعي لميلة، المجلد 10، 2017، ص 209.
 - حنان أوثن، المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي- دراسة مؤشراية-، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث ، 2016، ص 58.
 - حميد ستي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية لجامعة المدينة، العدد 08، 2017، ص 57.
 - حاكمي بوحفص و برادعي إبراهيم الخليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2017، ص 407.
 - زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012، ص 212.
 - شهرزاد رغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2005، ص 07.
 - طه حسين نوي وغربي يسين سي لآخضر، اثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017، ص 34.
 - على رعاد وبولكريف نادية ، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية -، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 15، المجلد 02، 2016، ص 342.

- عبد الحليم سعدي ومريم عمارة ومدفوني هندا ، إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرْد - الفرص والق
- يود-، مجلة الدراسات المالية ، والمحاسبية والإدارية ، العدد 9، 2018، ص 221.
- عبد القادر ديبوش وبيري نورة، ائرقاعدة 49-51 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني والعشرون، 2017، ص 341.
- كفية قسيموري وعلوي شمس نريمان، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية - الضمانات والحوافز، مجلة دراسات وأبحاث، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2018، ص 742.
- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 147.
- محمد بن عزة و تريش محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإنعاش سوق الشغل في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 07، 2016، ص 171.
- نعيمة بن ديبش و بوظلعة محمد، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1996-2015، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد السابع، 2017، ص 421.
- نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 09، 2013 ، ص 43.
- و صاف سعدي و محمد قويدري ، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر- بين الحوافر والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف ، العدد الثامن، 2008، ص 39.

الأوامر والتعليمات:

- مرسوم رئاسي رقم 89-12 المؤرخ في 28 فيفراير 1989، يتعلق بنشر تعديل الدستور الموافق عليه

التقارير

- مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 61.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت ، 2018، ص 60.

المراجع بالفرنسية

colloques

- NOUR EDDINE BOUKROUH, les réformes économique en Algérie , colloque organisé par le sénat et le centre français du commerce d'extérieur intitulé l'Algérie sur le chemin des reformes , paris le.2011

Rapports :

- UNCTAD, world investment report 2004,
- UNCTAD, world investment report 2016.

8. هوامش:

جاذبية – الضمانات والحوافز، مجلة دراسات وأبحاث، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، 2018، ص 742.

¹⁴ حنان أوشن، المناخ القانوني للاستثمار الأجنبي- دراسة مؤشراية-، مجلة الحقوق والحريات، العدد الثالث، 2016، ص 58.

¹⁵ القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج. ر، العدد 46 الصادر في 03 أوت 2016 م .

¹⁶ NOUR EDDINE BOUKROUH, les réformes économique en Algérie, colloque organisé par le sénat et le centre français du commerce d'extérieur intitulé l'Algérie sur le chemin des reformes, le paris.2011

¹⁷ أسماء زينات، مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، عدد: 33، 2016، ص ص 115، 118 .

¹⁸ محمد بن عزة وتريش محمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإنعاش سوق الشغل في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 07، 2016، ص 171.

¹⁹ وصاف سعدي و محمد قويدري ، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر- بين الحوافر والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة سطيف ، العدد الثامن، 2008، ص 39.

²⁰ الطاهر شليحي، محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية لجامعة الجلفة، العدد الاقتصادي 19 (2)، 2015، ص 138.

²¹ نعيمة بن ديبش وبوطلاعة محمد، دور الحوكمة والبيئة المؤسسة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1996-2015، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية و الإدارية، العدد السابع، 2017، ص 421.

²² عبد الحليم سعدي ومريم عمارة ومدفوني هندا ، إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرء – الفرص والقيود-، مجلة الدراسات المالية ، والمحاسبية و الإدارية ، العدد 09، 2018، ص 221.

²³ حاكمي بوحفص و برادعي إبراهيم الخليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2017، ص 407.

¹ شهرزاد رغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2005، ص 07.

² جمال سويح وبن طيرشو عطاء الله ، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تدعيم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال للمركز الجامعي لميلة، المجلد 10، 2017، ص 209.

³ نبيل بوفليح ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 09، 2013، ص 43.

⁴ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، ، العدد 10، 2012، ص 147.

⁵ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مرجع سبق ذكره، ص 147.

⁶ أمال يدو وسمية بوضالح، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية لدور العوامل الاقتصادية والمؤسسية، مجلة المشكاة، رقم 04، 2017، ص 229 .

⁷ طه حسين نوي وغربي يسين سي لاضر، اثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، 2017، ص 34.

⁸ على رعاد وبولكريف نادية ، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية -، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 15، المجلد 02، 2016، ص 342 .

⁹ حميد ستي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية لجامعة المدية، العدد 08، 2017، ص 57.

^x مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 61.

¹¹ عبد القادر دبوش و بيري نورة، اثر قاعدة 49-51 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني والعشرون، 2017، ص 341.

¹² زغبة طلال، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 07، 2012، ص 212.

¹³ كفية قسيموري و علوي شمس نريمان، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر

